

قرار

بمجم الشعب اللبناني

أعطاس

١٩٧٢

ان محكمة التمييز، الفرقة الثالثة الجزائية

قذ

المؤلفة من الرئيسة سحر الخزينة

١٩٧٢

والنائبين الرئيس عبد ومارون ابو فراح

لدى التوقيع والمصادقة

تحتي. المحي بتاريخ ١١/٤/٧٢ ان مقدم المسترغوت

عبد الرزاق عيسى عبد الله وحميد الحاج خليل عبد الله

وفضل عيسى عبد الله و خليل عيسى عبد الله، برارطة

وسيلهم المحامي الرئيس المكلو، مسعود تميزت مؤسس

للسفحة المحكمة برقم ٧٨/٧٠١٦ بوجه المسترغوت فوره

المحق العلم طعناً في القرار الصادر عن محكمة استئناف

البنوع في النبطية برقم ١٦٤/٧٠١٥ تاريخ ١١/٤/٧٢،

كالوجهي، والغافي بما يلي:

١- قبول الاستئناف شكراً

٢- وفي الاستئناف نسخ الحكم المستأنف برسته ورديته

الاعدى، استفساراً والتقرير سحوراً بإدانة كل من المدعى عليهم

عبد الرزاق عيسى عبد الله وحميد الحاج خليل عبد الله

صبركو

اسم

ح

ح

١٧ - جازر عن قانقانية ورجلين بمنزله اشجار واستثمار مقرر بسبع المرات والسدسيات
 وكذلك هرة عن اقامة تجارة تأسسها الشركة المعروفة باسم تنزه وشركات تنوع
 الدرائي ، وهذين المستثمرين ليسكون الترفيح باستثمار المرفهين الاستثمار عليه من
 زيادة السياحة .



وهذه انة بالبنية لوجارة الاستثمار رقم ١٤٧٨ مقدار هرة ثمنه ولبه البنية
 الرحلية ، وفي مملكة الهملا قد سبق ان تعلقه الرحلة باستثمار مرفهين وولم
 تنزه بسبع الدرائي وذلك ان المدعو علي فرزاني لم يثبت المدعي عليه بعد الرقيم بمالك
 اية مازنة له به او انه هذه لوالده .

* مع الشارة الى هرة افعال المؤسسات (ولم يرد من)
 مرفهين الدري و بالاتي تميز افعال الى حين المرفهين
 ترفيح الاستثمار لكل من
 كليات ايفيت نورا

وهذه يتعلقه من كذا ما تقدم ان ذكرنا من المدعي عليهم بملك اربيد تنزهها في نطقه
 الدرائي ورنه الاستثمار على ترفيحهم فانهم من المرفهين الطار وهو زيادة السياحة بغير
 له ذلك وقد ما ترفيحهم اهدام المرسوم الاستثماري رقم ٧ / ١٤٥٩ وتديرتهم بالمرسم
 رقم ١٤٤١ / ١٤٥٥ ، ما يشكو مخالفة لذلك المرسوم وبالذات انما تعلم يتكلم المينة
 المرفهين بغيره في المادة ٥٥ من المرسوم الاستثماري ذاته وارجح ان المرفهين لطلبية افعال
 المادة ٧٧ من قانون العقوبات او المرفهين من توارم عما تركه او اخطأه عن الواجبات
 وفي انة بعد البنية المرسوم ورفها في المادة ٥٥ من المرسوم الاستثماري والمادة ٧٧ من القانون

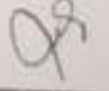
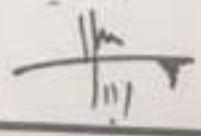
ذلك
 وتقدمنا لمخالفة مثل اية الصلة
 تقرير المرفهين
 اقول استنادا لشر

١ - وفي ارجح مني اقل من المتنازع بوجه ودرجعة الذمة انتقاله واقراره عدلا بارات
 كل من المدعي عليهم بعد الرقيم بما سوا بمالك وصين التامس فدين بمالك ووطن بمسا
 بمالكه ودين بمسا بمالكه المينة كاطل طويهم لادارة ، المينة المرفهين ، يرضي في
 المادة ٥٥ من المرسوم الاستثماري رقم ٧ / ١٤٥٩ المعدل بالمرسم رقم ١٤٤١ / ١٤٥٥
 وتبريرهم بملف عليهم ليرك لباينة على انما يجوز يورا ولا فلا على كل من ارف
 ليرك لباينة و جازر عدم وضع العوائق ، و افعال المؤسسات مرفهين الدري (ولم يرد من)

* الى حين المرفهين على توجيه
 الاستثمار لكل من
 كليات ايفيت نورا
 كليات ايفيت نورا

٢ - رد باقي الرطب والطلقات الرابطة والمواصلة
 ٣ - نصيب المدعي عليهم المرسوم والنفقات القانونية بالتساوي فيما بينهم
 كواذا طرقت الى المرفهين البنية لانهم عملا بقانون في كل من جازر على اية اذات

البنية نياني
 التنازعا
 التنازعا
 التنازعا



موضوع الدعوى (مطعم او مشرب) الى حيث الحصول
 على ترخيص و بلا اشتراط لكل منزل ونفق كما ورد في
 حيثية القرار المطعون فيه وعلى به في التفريع
 الكمية ، فان المادة ١٠٠ مما المرسوم رقم ٤٤٤١
 كما سائر مواد - لم تنص على هذا التفسير العكسي
 وكذا قانون العقوبات
 وحيث انه لا علم بالافعال الفعل الذي اشترفت
 فيه عمده بفعل طابعه او برفقانه بحيث ان
 يميز القانون ذلك بين المبرح منرا المادة ١٠٣
 ١٤
 عقوبات

وحيث ان القرار اشتتاقى يكون قد خالف
 القانون والمادة ١٤ من قانون العقوبات منوما
 تفنى بالافعال المحللة العائرا للميزية الاوجه ،
 فيستوجب التفتي ،
 وحيث انه لم يرد في دواعي البحث بان
 الاستصحاب التمييز المراد به ،

لذلك

م. ك. ك.

~~م. ك. ك.~~

م. ك. ك.

م. ك. ك.

تقر

(أ) قبول طلب النفقة شكلاً وطلباً ونقلاً

القرار المطعون فيه ، ووقف استيفائه ،
واعادة المثالي .

(ب) تعيين مهلة التمسك بיום الأربعاء بتاريخ 1/5/1970
وإجراء المدعى به يوم الثلاثاء بطلبه الأربعاء البراءة

قرراً صدر في 14/5/1970

الكاتب

المستشار
أبو جود

المستشار
~~عبد~~

الرئيسة
(المحررة)
شركة